(العلوم الاجتماعية في الوطن العربي بين استاتيكية التنظيرودينامية الو اقع)

أ/بن سعدة أمال، جامعة الأغواط

د/حسين غريب، جامعة الجلفة

الملخص:

إن المُتأمل للكثير من المفاهيم على مستوى العلوم الاجتماعية والإنسانية على سبيل المثال لا الحصر يجد أنها تنتمي لماكينة الإنتاج المعرفي الغربي أي التنظير الغربي، فالمفاهيم المرتبطة بنظريات التبعية والتنمية والعولمة وحوار- صراع الحضارات - والحداثة وما بعد الحداثة وتحليل الخطاب كلها أو معظمها منتجات لم يسهم العالم العربي فيها بشيء وإن أعاد اجترارها بدرجات متفاوتة من الخطأ والصواب، وهذا أحد أهم مؤشرات الأزمة الحادة التي تنتاب العلوم الاجتماعية في العالم العربي، متمثلة في التبعية النظرية للحقل المعرفي الغربي، وذلك على المستويين النظري والمنهجي، ومن مظاهر هذه التبعية التقليد والنسخ الأعمى لمناهج المعرفة الغربية وإعادة إنتاج فكرها، أو مجرد استهلاكه دون أدنى تساؤل أو مراجعة نقدية.

وتثير مسألة استعارة النظريات مواقف متعددة تتراوح بين القبول والرفض والتوفيق بين الموقفين:

ففي حين لا يمانع تيار القبول من الاستعانة بالنظريات الغربية، مادام معيار القبول أو الرفض يجب ألا يؤسس على مجرد اختلاف البيئات والظروف التي أفرزت تلك النظريات عن بئتنا العربية، وإنما على طبيعة القوى التي أفرزت النظرية وأهدافها وقدراتها التفسيرية، وعلى توجيه البحوث الواقعية، وعلى أساليب صدورها ومدى تمشي هذه الأساليب مع المنهج العلمي.

وفي مقابل هذا التوجه يقف تيار الرفض لمسألة الاستعانة بالنظريات الغربية، ويحشد لموقفه ذلك جملة من المبررات منها أن الانطلاق في دراسة المجتمع الغربي من التصورات النظرية الغربية لن يفيدنا في فهم واقع مجتمعنا من كافة جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية.

وبالتالي نركز أكثر على مسألة تطبيق التنظير الغربي على الواقع الاجتماعي العربي، فبطبيعة الحال هنا يجب مراعاة خصوصية المجتمعات من طابع اجتماعي، ثقافي، ديني، عادات تقاليد ...فبعد أن تكلمنا عن مسألة التقليد الأعمى للتنظير الغربي يتبادر لدينا تساؤل جد مهم :هل يمكن تطبيق التنظير أو بالأحرى النظريات الغربية المغايرة للثقافة العربية على مجتمعات العالم العربي؟ فبما أن هذه المسألة تعتبر أزمة بحد ذاتها فهل نستطيع تشخيصها ووضع الحلول للحد منها؟

كلمات مفتاحية: التنظير الغربي، الواقع العربي، العلوم الاجتماعية

Abstract :

When we think deep about a lot of concepts in the scientific and humane sciences for instance, we find that they belong to the mechanism of western knowledge production, in other words, the western theorization. The concepts relate to the dependency, development, globalization, civilizations conflict, modernism, post modernism and discourse analysis theories are mostly products which the Arab world didn't make any contribution in, even though

they were reproduced with various degrees of error and correctness. This is one of the most important signs of the serious crisis taking place in the social sciences in the Arab world the theoretical dependency to the western scientific field on the theoretical and methodological levels. We can see this dependency in the blind copy paste of the western scientific curricula and reproducing or the mere digestion without the least questioning or a critical review.

The issue of borrowing theories raises different stances oscillating between acceptance and rejection and combination between the two opinions: the acceptance opinion doesn't mind using the western theories as long as the norm of accepting or rejecting shouldn't be based on a mere difference of environments and circumstances which distinguished those theories from our Arab environment, but based on the nature of forces which marked the theory, its purposes and its explanatory abilities and also on the direction of the realistic researches and on the means of its production and the extent to which these methods go with the scientific field.

On the opposition, the opinion of rejection stands against using the western theories, they have a set of reasons including that to study the western society starting from the western theoretical speculations is not going to help understanding the reality of our society in the political, social, economic and educative domains.

Thus, we focus more on the issue of western theorization on the Arab social reality. The privacy of societies must be taken into consideration, socially, culturally, religiously, traditions and customs. After speaking about the blind imitation of the western theorization, we ask a very important question: Can theorization or rather the western theories which are different to the Arabic culture be applied on the Arab world societies? As long as this is a crisis itself, can we diagnose it and find solutions to reduce it ?

Keywords :western theorizing, the Arab reality, social sciences

مقدمة :

يعتقد البعض من أساتذة علم الاجتماع في عالمنا العربي اليوم أن كل من كتب في علم الاجتماع ومشاهيره ونظرياته واتجاهاته، أو كل من درّس ذلك في الجامعات أصبح عالم اجتماع، وإذا كان أي باحث اجتماعي عربي موضوعي لا يجرؤ على أن يزعم أنه يوجد اليوم علم اجتماع عربي، فإن المرء يتساءل حائرًا: هل يعتقد بعض أساتذة علم الاجتماع في العالم العربي أنهم علماء في علم الاجتماع الفرنسي أو الألماني أو الأمريكي مثلاً؟ وإذا جاء أحد هؤلاء الحالمين ليزعم أنه يوجد علم اجتماع عربي، فإننا ببساطة سوف نطلب منه أن يذكر لنا: بعض النظريات التي أنتجها علم الاجتماع العربي، والمشاكل التي استطاع أن يعالجها، والفروض التي يعمل على تطويرها، ونحن نزعم بدورنا أن الإجابة –غالباً- سوف تكون سلبية أو منعدمة .

فمجتمعات العالم العربي تختلف اختلافاً جذرياً عن مجتمعات العالم الغربي وهو ما يُصطلح عليه خصوصية المجتمعات التي تمس جميع المجالات:منها الديني، العادات، التقاليد، القيم، الإيديولوجيات...الخ

والأمر الذي نُركز عليه هو مسألة إمكانية تطبيق النظريات الغربية على مجتمعات العالم العربي استناداً إلى اجترارها لهذه النظريات الغربية بدرجات متفاوتة من الخطأ والصواب التي بحد ذاتها تعتبر أزمة جد خطيرة والتي يجب استدراكها ووضع الحلول للحد منها.

1- تحديد المفاهيم:

النظرية:

سوسيولوجيا: رؤية تجريدية تهدف إلى تقديم تفسيرات وتصورات هامة للحياة الاجتماعية من حيث نشأتها وتطورها وتغيرها أو من حيث علاقة كل جانب من هذه الحياة بغيره من الجوانب.

و تعد النظرية Theory عنصرًا هامًا في البحث العلمي، فهي نشاط ذهني وعملية فكرية تفيد الباحث في تفسير الظواهر المختلفة، ومن ثم فهي تقدم فهمًا علميًا لها. وتحاول النظرية السوسيولوجية كشف المبادئ العامة التي تمكن الباحثين من فهم الواقع الاجتماعي فهمًا متناميًا ومتطورًا.

وهي نسق متسق من المفاهيم المستمدة من الدراسة الموضوعية لمعطيات الواقع الطبيعي أو المجتمعي أو الإنساني عامة.

كذلك هي رؤية تفسيرية للواقع الموضوعي، وحتى لا يبقى هذا التنظير قابعا في التجريد الخالص، لابد له من إطلالات على الواقع، يستبصر من خلالها الكلي في الجزئي والمجرد في الواقعي.[1]

ويوضح **روبرت دوبين** في كتابه الشهير حول بناء النظريات «أن السبب في احتلال النظرية لهذا المكان المحوري من بناء العلم يرجع إلى أن الباحث عندما يقوم بملاحظة «شريحة» من هذا العالم المحيط به فإنه يحاول _ من خلال النظرية _ إضفاء شيء من الترتيب أو التنظيم على ذلك الخضم المضطرب من المثيرات التي تأتيه من عالم الخبرة، وكذلك فإن الأساليب التي يستخدمها المنظر لتحقيق ذلك الترتيب إنما هي أمور محلها «عقل» الباحث نفسه، ومعنى ذلك أن «موقع النظرية (أو مكانها) هو العقل البشري» وأن الحاجة إلى التنظير محلها العقل ، فالخبرات الواقعية «تمر خلال الحواس وتسجل في العقل» الذي يقوم بفرزها وتصنيفها وترتيبها وفقًا لمنطق مركب أيضًا في داخل العقل.[1]

2- التنظير السوسيولوجي في الجامعات العربية بين الغياب والحضور:

في تحليل أُجري بمصر لرسائل الدكتوراه والماجستير في تخصص علم الاجتماع لـ: 131 أطروحة حتى عام 1974، تبين أن منها **فقط أطروحتين بحثتا إمكانية تشكيل نظرية علمية لعلم الاجتماع العربي**، الأولى على أساس وظيفي والثانية على أساس المادية التاريخية، في حين جاء الاهتمام بالمسائل المنهجية والأساليب الفنية في البحث بنسبة 3.2% فقط.

أما معظم الرسائل المتبقية فقد جاءت خليطاً بين التوليف والنقل والتناول لمسائل اجتماعية جُزئية، وورد في تقرير حول الأبحاث السوسيولوجية في دولة العراق أن معظم الدراسات التي أنجزت حتى 1970 كانت قصيرة وجزئية ولم يُنشر مُعظمها.

أما دولة **الجزائر** فقد أشار تقرير حول وضع البحث السوسيولوجي، إلا أن الدراسات الجادة حول الأوضاع الاجتماعية في الجزائر لا تزال نادرة ومحدودة .

وحول الدراسات التي تصدر في سوريا ولبنان والأردن والجزائر والمغرب والعراق ومصر ورد في نفس البحث الذي أعده أحد أساتذة علم الاجتماع عام 1981، أن مُعظم هذه الدراسات قد غلب عليها طابع التأليف المدرسي المُعتمد على النقل والترجمة والتركيز حول مشكلات جزئية، أو نظام اجتماعي محدود كالأسرة والتعليم، لذلك فإن البحث السوسيولوجي في الوطن العربي بصفة عامة "يعاني من مأزق منهجي يرتبط مباشرة بأنماط التوجه النظري، وبنوعية الموضوعات الجزئية المحدودة التي يتناولها... " وعلى

الرغم من أن البحث الاجتماعي يأخذ اليوم في دول الخليج العربي عموماً حيزاً كبيراً من الاهتمام ويعد بنتائج طيبة وآمال مرجوة إلا أننا لا نستطيع الزعم بعد بأننا بتنا قادرين على بناء نظرياتنا ومناهجنا الخاصة في هذا المضمار.[1]

وفي ضوء هذا الواقع المخيب للبحث السوسيولوجي في الدولة العربية، وللولوج أكثر في الموضوع نستطيع القول هل يوجد أصلاً علم اجتماع عربي ؟

من هذا المنطلق سوف نُسلط الضوء على بعض أهم الصعوبات التي حالت دون تأسيس علم اجتماع عربي حسب منظورنا الواقعي، **ومنه تقسم هذه العوائق إلى مجموعتين:العوائق الخارجية والعوائق الداخلية.**

أهم العوائق الخارجية نلتمس :

أ/ العوائق السياسية:

تركز الأبحاث والنظريات الكبرى للعلوم الاجتماعية على إعادة النظر في القيم والتقاليد السائدة، أو تلك التي يرغب أصحاب القرار السياسي من الحكام وذوي الزعامات الدينية والاقتصادية والاجتماعية في فرضها كقيم مسيطرة أو قانونية.

لذلك فمن الطبيعي أن تتعرض الأبحاث الاجتماعية الجريئة إلى رقابة شديدة، وإلى جميع أنواع الضغوط والقيود، في ظل جميع الأنظمة السياسية، وخاصة تلك الاستبدادية منها، وبالتالي فإن عالم الاجتماع الذي يعمل في ظل نظام شمولي- كالأنظمة الشيوعية في الفترة السوفياتية وكثير من الأنظمة في عالمنا العربي والإسلامي مثلاً- لإظهار محاسن نظام الأحزاب المتعددة ومخاطر السلطة الشخصية لن يمنح الفرصة لنشر أعماله أو الدفاع عنها.

وبالعكس فإن السلطات العامة في ظل نفوذ الطبقات ذات الامتيازات الخاصة- كما هو الحال في بعض الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية- لا تشجع أبدًا الأبحاث الهادفة إلى إظهار الطابع المجحف لامتيازاتها السلطوية، وتفرد القلة بالنفوذ السياسي والاقتصادي في داخل المجموعات الاجتماعية، وغالبًا ما يتطلب نشر أبحاث تتضمن اكتشافات ثورية في العلوم الاجتماعية إلى ظروف مساعدة استثنائيًا تمامًا كي تستطيع الإفلات من رقابة السلطة، وحين كان يسعى عالم الاجتماع إلى اكتشاف كيفية تحول المجتمعات والأنظمة الاقتصادية والسياسية، وتحديد الحاجات والسلوك الإنساني فلا مفر له من طرح قضية النظام القائم، وسلطة رجال الحكم، والمجموعات المستنفذة في المجتمع، والتي غالباً ما تتحمل الوزر الأكبر في التسبب بمظاهر الفساد التي تبلى بها الدوائر الرسمية. ولا بد للباحث في العلوم الاجتماعية ليقوم بهذه المهمة الخطرة والضرورية من أن يعتمد أولاً على وعي الفاعل الاجتماعي، وكما هو الحال في الدول العربية فإن المرء يلاحظ خضوع البحث الاجتماعي عموماً لإرادة الحكومات السياسية وتوجهاتها، بل غالباً لا يوجد قدر كافي من الاستقلالية للباحث في اختيار موضوع بحثه، وعرض نتائجه بصورة موضوعية، فمعظم الباحثين في الدراسات الاجتماعية في البلدان العربية لا يعدون أن يكونوا موظفين حكوميين في الجامعات والمراكز البحثية التي تتبع الحكومة، وهم ينفذون ما يطلب منهم، وبالتالي فإن عملهم البحثي ينحصر في أحيان كثيرة في عمليات القص واللصق والترجمة الانتقائية، لتفادي الاصطدام مع السلطة القائمة، ولا شك أن دراسات اجتماعية من هذا النوع المشوه لن تفضي بأي حال من الأحوال إلى تأسيس علم اجتماع عربي[1]

ب/ الطبيعة الوصفية للعقلية البحثية العربية (العقلية العربية) :

إن معظم الأبحاث التي يقدمها الباحثون العرب في مختلف التخصصات تقف في أغلب الأحيان عند مرحلة الوصف دون أن تتجاوزها إلى مرحلة التفسير، فأغلب هذه الدراسات تدور في فلك السؤال: كيف حدثت الظاهرة؟ وكيف تتبدى في الطبيعة أو المجتمع؟ دون الانتقال إلى السؤال التفسيري: لماذا حدثت هذه الظاهرة؟ هذا فضلاً عن الوصول إلى

سؤال التنبؤ: ماذا سيحدث في المستقبل أو كيف ستحدث الظاهرة ؟

ونحن هنا لا نقلل من أهمية عملية الوصف في الدراسات العلمية بشكل عام، فكثيرًا ما يكون الوصف بمنزلة اكتشاف للظاهرة، لأنه عملية تعيين واختبار علاقات أكثر أو أقل عمومية بين خواص الظاهرة موضوع البحث، وهو اكتشاف، لأن هذه العلاقات لم تكن معروفة قبل الوصف العلمي الذي كشف عنها، لكن التفسير يتجاوز الوصف، إذ يستعين به

ويضيف إليه القوانين أو النظريات كي يُحقق هدفه، فيمثل التقدم الحقيقي للعلم.

إذًا فالوصف هو أحد المراحل المنهجية المهمة لإنجاز العمل العلمي، لكن العمل العلمي حتى يكون مثمراً لابد له أن يتجاوز مرحل الوصف إلى مرحلة التفسير، ومن ثمة إلى مرحلة التنبؤ، وإذا كانت هذه المراحل المنهجية تعكس بشكل أو بآخر التطور التاريخي للعقل العلمي البشري بشكل عام، فإننا نعتقد أن العقل العربي لا يزال يمارس العملية البحثية وفق المعايير المنهجية للعمل العلمي العربي في القرون العربية المتأخرة، حيث كانت المنهجية العلمية التي يمارسها العقل العربي تركز على المنهجية الوصفية، وقد تتوجت الجهود العلمية للعقلية العربية في القرون الوسطى بأعمال بعض الرواد الذين استطاعوا أن يلامسوا الإرهاصات الأولى للمرحلة المنهجية التفسيرية، وهو كان مع الدراسة المميزة التي قدمها المؤرخ العربي عبد الرحمن بن خلدون (1322-1406) في كتابه المعروف (المقدمة).

وعلى حسب علمنا لم تقدم المجتمعات العربية أي عالم بالمعنى الحقيقي لكلمة عالم منذ نهاية القرن الخامس عشر تقريبًا، وطبعًا نحن هنا نستثني العلماء العرب الذين يعملون في المؤسسات العلمية الأوروبية والأمريكية، لأن هؤلاء هم ثمرة التقدم العلمي في البلدان التي استقبلتهم، وفتحت لهم جامعاتها ليتعلموا فيها ومخابرها ليعملوا فيها، وليسوا بأي حال من الأحوال نتاجاً للمجتمعات العربية، وبمعنى آخر نريد القول: إن العقل العلمي العربي قد جمد عند مرحلة زمانية مكانية في حركة تطور الوعي والتاريخ، وهذه المرحلة تقابل على المستوى المنهجي: المرحلة المنهجية الوصفية.

وبالتالي فإن هذه الطبيعة الوصفية للعقلية العربية تنعكس بدورها على الأبحاث الاجتماعية، بحيث نستطيع الزعم دون التورط بموقف تعميمي صارم أن معظم الأبحاث السوسيولوجية العربية تراوح في المرحلة الوصفية، ولا تستطيع تجاوزها للمرحلة التفسيرية، فضلاً عن الوصول إلى المرحلة التنبؤية، على أنه لن ننسى هنا الإشارة إلى أن نظريات علم الاجتماع - بشكل عام- تعاني من إشكالية تجاوز المرحلة الوصفية إلى المرحلة التفسيرية والمرحلة التنبؤية، فذلك يعكس أحد أهم الإشكاليات المنهجية لعلم الاجتماع خاصة، والعلوم الإنسانية عامة، وبينما تنتج هذه الصعوبة في علم الاجتماع في البلدان المتقدمة من طبيعة الظاهرة الاجتماعية المعقدة، وإشكاليات البحث في العلوم الإنسانية عامة، فإنها في حالة الأبحاث الاجتماعية العربية - بالإضافة إلى كونها إشكالية تنتج من طبيعة الظاهرة الإنسانية، وخصوصية البحث الاجتماعي- أسلوب منهجي، تخلعه العقلية البحثية العربية سلفًا على مجرى البحث .

وبالإضافة إلى سيطرة العقلية الوصفية في الدراسات الاجتماعية العربية، كذلك يلاحظ المرء أن هذه العقلية تسيطر عليها المزاجية والعاطفية الواضحة في تناول المشاكل الاجتماعية المطروحة للمعالجة، وعدم مراعاة الحد الأدنى لشروط الدقة العلمية والموضوعية النسبية في جمع المعلومات، وتوثيقها ومعالجتها والنتائج المتحصلة عنها.

ونستطيع أن نزعم أن المعالجة العاطفية للمشاكل الاجتماعية، وضمور النزعة العقلية في البحث الاجتماعي، إنما هو انعكاس لمناهج التربية والتعليم في المدارس والجامعات العربية، وكذلك بتأثير التربية الاجتماعية التي تساهم في تكوين عقلية تقليدية، لا

تمتلك الروح النقدية القادرة على تطوير العملية المعرفية، وتحريرها من قيود التبعية للموروثات في الحقل العلمي، وهذا يعكس ما يمكن تسميته بحالة الجمود والتخلف في الأدوات المنهجية للعقل العربي- العلمي.[1]

وفي هذا السياق نختم هذه الفقرة بذكر هذا الاقتباس: "إنّ الدماغ العربي الآن في مرحلة الدماغ الانفعالي والغريزي، وهما مرحلتان من مراحل تطور الدماغ (...) فنحن نتعامل مع حياتنا في معظم المجالات تعاملاً عاطفياً غرائزياً بعيداً عن إعمال العقل فيها، نحن لسنا أمة التحليل، والبحث، والدرس، نحن أمة الحب أو الكراهية، الدفاع أو الهجوم الإيمان أو التكفير، اليمين أو اليسار. حركة الفكر لدينا هي حركة اجترار الماضي فقط، وليس استنطاق المستقبل. نحن سجناء الماضي بقوة قاهرة عابرة للتاريخ، تراثنا فقط هو ملجأنا الوحيد ضد الأخطار التي تحدق بنا، وحين تعصف بنا العواصف وتشتد علينا الأعاصير".[1]

ج/ عائق التمويل والترجمة والنتاج العلمي :

يوجد ضعف في تمويل الأبحاث العلمية بشكل عام في البلدان العربية، فقد ورد أن ما ينفقه المواطن العربي في مجال البحث العلمي لا يتعدى 4 دولارات سنويًا، في مقابل 930 دولارًا في أمريكا، و972 دولارًا في إسرائيل، و39 دولاراً في الصين و19 دولاراً في الهند، و حوالي 950 دولاراً في أوروبا، وأن ما يتم إنفاقه في 22 دولة عربية مجتمعة على البحث العلمي لا يتعدى مليار و700 مليون دولار سنويًا وهو يعادل ما تنفقه جامعة هارفارد وحدها في أمريكا.

وينصب الاهتمام بالدرجة الأولى على مشاريع البحث في مجال العلوم الطبيعية، في حين ينظر للأبحاث في مجال العلوم الإنسانية - بشكل عام- وعلم الاجتماع - بشكل خاص- على أنها ضرب من الترف الذي يمكن تأجيله أو ليس له مبرر، بل يوجد اليوم في العالم العربي من يطالب بإغلاق أقسام علم الاجتماع في الجامعات؛ لأنها ليس لها أي دور أو أهمية في الحياة العلمية أو الاجتماعية، على حسب زعمهم.

وقد دلت إحصائيات السنوات الخمس الماضية على أنه تم نشر ما يقرب من 305 مليون ورقة بحث علمية وتكنولوجية في جميع أنحاء العالم، كان نصيب دول الاتحاد الأوروبي منها 37%، والولايات المتحدة 34%، و آسيا الباسفيك 21%، والهند 20%، وإسرائيل 10%، بينما اكتفت أكثر من 22 دولة عربية بنشر أقل من 1% من مجموع ما نشر من أوراق، مع العلم أن عدد الجامعات العربية الحكومية والخاصة يزيد على 200 جامعة، وعدد الأساتذة يزيد على 50 ألف أستاذ، وعدد خريجي الجامعات يزيد على 10 ملايين خريج، منهم ما يزيد على 700 ألف مهندس .

ونستطيع أن نضيف أيضًا إلى ضعف التمويل وانخفاض المخصصات في ميزانيات الحكومات العربية للبحث العلمي ضعف حركة الترجمة، فقد ورد في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2003 أن 300 مليون عربي يترجمون أقل بسبع مرات من 20 مليون يوناني، وأن العالم العربي يمثل 5 %من سكان العالم لكنه ينتج فقط 1.1% من الكتب العلمية والثقافية بينما ينتج ثلاثة أضعاف الكتب الدينية التي ينتجها العالم ككل، وربما يكون العرب اليوم هم أقل أمة تعنى بحركة الترجمة والثقافة المتبادلة مع بقية المجتمعات .

د/ العوائق الدينية:

لا تزال النظرة الحذرة والمتوجسة تجاه العلوم الاجتماعية، راسخة ومسيطرة في ذهنية بعض المجتمعات العربية والإسلامية، فالمؤسسة الدينية بشكل عام تنظر بعين الريبة لكل نتاج معرفي وافد من الغرب، وعلى وجه الخصوص في مجال الفلسفة، وتقيمه من الناحية الدينية على أنه يشكل خطراً على المعتقدات الدينية والأخلاقية، والبعض من رجال الدين يكفرون من يعمل ويبحث في مجال الفلسفة وعلم الاجتماع، بحجة أنهم يروجون للاتجاهات اليسارية والإلحادية في المجتمع، بل إن بعض حكومات الدول

العربية تمنع تدريس بعض نظريات علم الاجتماع في جامعاتها، والمفارقة المثيرة للسخرية هنا أننا شاهدنا بعض رجال الدين يشجعون قراءة أعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في نشوء الرأسمالية، لأنهم يعتقدون بأن فيبر ينتصر للقيم الدينية في مقابل الفكر المادي الإلحادي، على الرغم من أن ماكس فيبر شخصيًا كان علمانيًا أو ملحدًا، كما ذكر هو ذلك مرارًا في مؤلفاته، وكذلك منهم من يستغرق في أحلامه ليزعم أن علم الاجتماع بالكامل لا يعدو أن يكون علما إسلاميًا أسسه المؤرخ العربي ابن خلدون سابق الذكر، وإذا كانت الأمانة العلمية لتاريخ نشوء علم الاجتماع يجب ألا تبخس ابن خلدون حقه في التمهيد لتأسيس علم الاجتماع، وفي وضع تصور مبدئي لموضوعه، ومنهجه، وغايته، تحت ما أسماه "**علم العمران البشري**"، في مؤلفه "**كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**" الذي يعرف اختصاراً بـ "المقدمة"، فإننا بالمقابل لا نستطيع إلا أن نؤكد الدور الرئيسي المباشر للجهود التي قدمها أوغست كونت (1798- 1857)، وكارل ماركس (1818-1883)، ودوركهايم (1858-1917)، وماكس فيبر (1864-1920)، ومن أتى بعدهم،لتأسيس علم الاجتماع وصبغه بالشكل الذي يعرف به اليوم.

هـ/ أهم العوائق الداخلية :

-عدم امتلاك علم الاجتماع العربي لنظريات علمية اجتماعية عامة واضحة المعالم، يكون لها أنساق معرفية متكاملة يمكن اختبارها واقعيًا، وتكون لها قدرات تفسيرية وقدرات تنبؤية، كما هو الحال في علم الاجتماع في الغرب، أما معظم الدراسات الاجتماعية العربية فإنها تدور في فلك الدراسات الوصفية.

فالنظرية تلعب دورًا أساسيًا في تحديد موضوع العلم، والفضاء المعرفي الذي يجب أن يتحرك به مجال البحث، وبالتالي تسهم في تراكم الخبرات العلمية والمعرفية وتطويرها في اتجاهات محددة .

- الفشل في تأسيس منهاج علمي خاص، يمكن تطبيقه في الدراسات الاجتماعية العربية، ويراعي طبيعة الإشكاليات الاجتماعية العربية وخصوصيتها، ولا شك أن المنهاج، والنظرية، بالإضافة إلى الموضوع، والمفاهيم، من أهم شروط تأسيس العلم .

- عدم التنسيق بين الدراسات الاجتماعية العربية، وعدم توحيد المفاهيم والمصطلحات، والاستناد إلى مدارس ومرجعيات اجتماعية وافدة من نتاج الشعوب الأخرى، الأمر الذي خلق حالة من الفوضى والتضارب بين المشتغلين في الدراسات الاجتماعية العربية، نتج عنها ضياع الجهود، وخلق حالة هدامة، بدلاً من حالة بناءة، فقد يجتمع - على سبيل المثال- في أحد أقسام علم الاجتماع في إحدى الجامعات العربية مجموعة من الأساتذة، ينتمي كل واحد منهم لاتجاه اجتماعي مغاير أو منافس ومضارب للآخر (مثلاً: وظيفي، بنيوي، سلوكي، ماركسي، نقدي، إنشائي، توفيقي، تنظيمي، فوضوي ... إلخ)، فيسخر كل منهم طاقاته وجهوده البحثية للانتصار لمذهبه ومدرسته، التي هي بالأساس لا تنتمي للمجتمع العربي، فتكون النتيجة أن يساهم في تطوير علم الاجتماع الفرنسي أو الألماني أو الإنجليزي ... الخ،

وليس علم الاجتماع العربي .

- إشكالية الإطار المرجعي الفكري الفلسفي للنظرية العلمية: فمعظم المحاولات التي قام بها بعض الباحثين العرب لتأسيس نظريات خاصة بعلم الاجتماع العربي، نراها قد اعتمدت على إطار مرجعي فكري ينتمي للفكر الفلسفي الغربي، أو الفكر الفلسفي اليساري في الفترة السوفيتية، أو وضعت في إطار تصور الباحث لما ينبغي أن يكون عليه[1]الإطار الفكري الفلسفي العربي، وليس في ضوء ما هو عليه واقع هذا الفكر الحالي، وذلك دون مراعاة خصوصية أن تؤسس النظرية الاجتماعية في إطار مرجعية فلسفية تنتمي للمجتمع الذي يجب أن تعمل به هذه النظرية .

- التركيز على الجوانب النظرية والتنظيرية في البحث الاجتماعي، وعدم القدرة أو الجدية في المضي قدمًا لاختبار واقعية البحث، وصدق افتراضاته من الناحية العملية، والكتابة والتأليف والترجمة بغاية التدريس الأكاديمي، ولغايات أيديولوجية وتثقيفية، بدلاً من الاهتمام بتحقيق الأهداف العامة للبحث السوسيولوجي، التي من شأنها محاولة فهم نشوء الظاهرة الاجتماعية، وتبديها في المجتمع، وتفسير عمليات تغيرها وتغييرها وتطورها وتطويرها، فجاءت معظم الدراسات الاجتماعية العربية في هذا السياق، أشبه بالخيال السوسيولوجي أو التصور النظري المجرد، الذي يعوزه التثبت الاختباري لصحة افتراضاته.

-إشكالية التعميمية والتجزيئية، كصفة ملازمة لمعظم الأبحاث السوسيولوجية العربية، فإما أبحاث عامة سطحية تلامس الموضوعات المعالجة من الخارج دون الغوص إلى أعماق المشكلة لتحليلها وفهمها جيداً، وهذا غالبًا ما يتمثل بالنزعة المدرسية في التأليف، حتى نجد أن أستاذ علم الاجتماع العربي يمكن أن يكتب في أي شيء وفي كل شيء، دون مراعاة ضرورة التعمق في تخصص محدد، أو بالمقابل أبحاث تركز على مشكلات جزئية، ذات طابع أمبريقي، دون مراعاة ضرورة فهم الإطار النظري العام الذي يجب أن تعالج به هذه المشكلات، فنجد هنا نزعة ذات صبغة تبسيطية تميل للتطرف في التجزيئية والتخصصية.

لا شك أننا لا نستطيع بهذه الصفحات القليلة أن نستوفي دراسة جميع الصعوبات الداخلية والخارجية، التي حالت دون تأسيس علم اجتماع عربي، وأسباب عدم امتلاكه لنظريات ومفاهيم ومصطلحات خاصة به، والتي يمكنه استعمالها وتطبيقها في معالجة القضايا والإشكاليات التي تهم مجتمعه ومواطنيه، لكن نأمل على الأقل أن نكون قد قدمنا خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح من أجل تسليط الضوء على بعض هذه العقبات، التي بدون تجاوزها، وبدون تهيئة الأرضية المناسبة لعمل سوسيولوجي عربي جاد، لا يمكن الحديث عن علم اجتماع عربي، وعلماء اجتماع عرب بالمعنى الحقيقي للكلمة.[1]

3-النظرية السوسيولوجية في العالم العربي :

في العالم العربي فإن النظريات الغربية يتم تداولها على أنها حقائق ثابتة، وتوارثتها أجيال الدارسين دون تغيير أو فحص أو مراجعة، ودون مراعاة الفوارق بين المجتمعات المستهدفة، من حيث الشروط البنيوية، والخبرات التاريخية الخاصة، والعوائق المحلية أمام استيعاب وتبني النظريات والتفسيرات المستوردة من بيئات اجتماعية وثقافية مغايرة.

وعلى الرغم من أن عمر البحث في الإنسانيات بأساليب المنهج العلمي ما يزال في بدايته، وأن أعرق الجامعات العربية لا يتجاوز عمرها ثلاثة أرباع القرن الواحد، بل إن عمر أقسام العلوم الاجتماعية داخل هذه الجامعات لا يتعدى خمسة عقود من الزمن في أغلب الجامعات العربية. ويمثل غياب الإسهام النظري العربي في الإطار العالمي للعلوم الاجتماعية واحدة من أهم مشكلات العلوم الاجتماعية في العالم العربي، فاغلب النظريات المتداولة في الواقع العربي هي إفراز الفكر العلمي الغربي، في زمن أحوج ما تكون الساحة العربية فيه لبديل يتناول الواقع العربي بكل خصوصياته وتجلياته، علما أن هذه النظريات الكلاسيكية التي مازالت تتداول في تفسير التغيرات الحاصلة راهنا ،تعتبر وليدة الظروف التاريخية والأوضاع الطبقية التي نشأت في ظلها وقدمت تفسيراتها وتأويلاتها في إطار رؤيتها لعوامل وأبعاد التغير في المجتمع أو المحافظة على الأنظمة والأنساق التي ترى أهميتها، وقد اصطبغت هذه النظريات بتوجهات إيديولوجية، ولم تجعل من العالم مجالا لتحليلاتها، ولم تتسع مقولاتها لتفسير العلاقات العولماتية بين المجتمعات.[1]

وهنا لابد من التساؤل عن طبيعة الإنجازات التي تبلورت في هذا المجال ومدى مطابقتها للأسئلة التي تطرحها الأوضاع الإنسانية في الوطن العربي، ولاسيما إذا ما تعلق الأمر بالإنتاج السوسيولوجي الذي يقرأ مفردات الواقع العربي ويعاين مشكلاته... فنادرا ما يجد طالب المعرفة إنتاجا سوسيولوجيا عربيا يطفئ ظمأه لفهم الواقع العربي المعاصر بصورة منضبطة أو موضوعية أو شاملة أو حتى جزئية.

ذلك أن البحث في الظواهر الإنسانية في العالم العربي لم ينشأ بالآليات والوسائل العلمية في العالم العربي، مثلما حصل في التاريخ الغربي بفعل عملية تاريخية ذاتية، موصولة بصيرورة هذه الظواهر ضمن سياق تطور الأفكار والعلوم وتطور المجتمعات، قدر ما نشأ في سياق عملية تقليد أفرزتها متغيرات خارجية وافدة.

ولذلك ظل الجهد الفكري في ميدان العلوم الاجتماعية في أطواره المختلفة يدور في حلقات متتابعة من الترجمة والاقتباس والمحاكاة دون أن يتجاوز ذلك إلى مرحلة الفكر الذاتي في ضوء خصوصيات المجتمع العربي.

وتركز اهتمام الباحثين والعلماء على قضايا قد تكون ذات أهمية في بلادها الأصلية، بينما تفتقر إلى الأهمية في مجتمعاتنا الناقلة لها.

فمنذ عقود من الزمن تتكرر نفس المحتويات المدرسة لأجيال متعاقبة من الطلبة، دون انتباه إلى التغيرات المستحدثة التي يموج بها عالمنا المعاصر، وكأن هذا العلم خارج منطق التطور في الوقت الذي يتوجب عليه أن يكون أكثر العلوم ديناميكية في رؤيته للتحولات العاصفة التي تجتاح الواقع الاجتماعي بصورة مطردة ومستمرة، وعلى حد تعبير **انطوني جيدنز** فإن العلوم الاجتماعية مرت منذ السبعينات من القرن الماضي بمرحلة مخاض أنجبت تحولا في الاهتمام بحيث أصبحت تعالج مسائل من قبيل ...الفاعلية والفهم القصدية والبنية والمعنى.[1]

ومن المؤكد أن ظاهرة العولمة قد أبرزت عدم قدرة النظريات الاجتماعية التقليدية على التعامل مع هذه الظاهرة فيما يتعلق بصياغة تصورات ورؤى لتفسير قضايا وأبعاد وتأثيرات العولمة على مجتمعات العالم المختلفة أيا كان موقع هذه المجتمعات على سلم التقدم، ويؤكد **روربرتسون** على هذه الحقيقة ،حيث يذهب إلى أن علم الاجتماع مازال غير مؤهل للتعامل مع الأمور المجتمعية الدولية، ناهيك عن الأمور العالمية.

ولعل من آثار ذلك أن جهود البحث في العالم العربي لم تتمكن من نحت مفاهيمها السوسيولوجية المشتقة من مفردات الواقع الاجتماعي العربي بكل ما يكتنفه من مشكلات وملابسات، لأن المفهوم له حياته الخاصة المعرفية والفكرية، التي تتغير في سياق المجال المعرفي الحاضن لها، وفي إطار المشكلات التي تطرحها أو التساؤلات التي تجيب عنها أو المركبات التي تنهض أو تقوم على صرحها.

وإذا اتفقنا على أن الواقع الإجتماعى متغير في مضامين الأشكال ومكوناتها، فإنه من المنطقي أن تصبح المفاهيم متغيرة كذلك، فهي نسبية بالنظر إلى مقولات الزمان والمكان وحالة الاجتماع.

ولذلك فقد شهد التاريخ الفكري لعلم الاجتماع ظهور مفاهيم جديدة واختفاء أخرى، وتحريك مفاهيم ثالثة لتحتوى على مضامين جديدة، كما شهد تفلت مضامين من مفاهيم قديمة لتسكن مفاهيم جديدة، وهى الظاهرة الفكرية التي يمكن أن نسميها "**بحراك المفاهيم**".[1]

فإذا كانت النظريات الغربية تشهد مفاهيمها باستمرار حالة من حراك المفاهيم، فمن باب أولى أن يحدث هذا الحراك في مفاهيم النظريات أثناء محاولة تطبيقها على الواقع الاجتماعي العربي نظرا لاختلافه عن الواقع الاجتماعي الذي نشأت فيه هذه النظريات، أضف إلى ذلك أن الواقع أصبح يتحرك بوتيرة متسارعة تفوق النظرية، مما جعل غالبية المتغيرات التي ادعى المنظرون أنها المسئولة عن تشكيل الحقيقة الاجتماعية، ومن ثم تفسيرها، أصبحت متغيرات تنتمى إلى الماضي، ومن ثم فقدت قدرتها التفسيرية وربما وجودها . وما لم تتم المسارعة لنجدة النظرية وإنعاشها بمنظومة مفاهيمية جديدة معبرة عن حيوية الواقع ونابعة من عمق تحولاته، فإن النظرية سوف يتجاوزها الواقع، مما يشل قدرتها على أن تكون نموذجا تفسيريا للواقع.[1]

4- أزمة علم الاجتماع في العالم العربي :

يؤكد على أن أزمة علم الاجتماع ترجع بالأساس إلى **حداثة العلم في الوطن العربي**، مغفلين بذلك كون علم الاجتماع ذاته يمثل تراثا تاريخيا يضرب بجذوره في أعماق الماضي البعيد الذي عبر عنه الفلاسفة القدامى وصولا إلى وضع معالم هذا العلم على يد **العلامة ابن خلدون** الذي أسس قواعده وأرسى مناهجه[1] ضمن كتابه الشهير**"المقدمة"**:

وعليه فإن مقولة حداثة العلم لم تكن في واقع الأمر من بين الأسباب الحقيقية لتدني علم الاجتماع العربي واغترابه عن واقعه، فهناك من يلمح إلى أزمة الديمقراطية باعتبارها هي محور الخلل في البناء الثقافي ككل، بمعنى هنالك بعض القيود التي أصبحت تفرضها بعض الجهات والدوائر الرسمية، وينطلق أصحاب هذا الرأي من قضية النقاش والجدل الليبرالي الغربي، **غافلين طبيعة وأسباب التكوين الثقافي المغترب في المجتمع العربي**، والذي يشكل بدوره خليطا غريبا من هنا وهناك، يربط بين إيديولوجيات متوردة تجمع بين المحافظة والراديكالية – تشوه التراث -وتطمس معالم الوعي التاريخي وتتشكل لدى مفكرينا رؤية غير محددة الهوية والمعالم تطرح قضايا الواقع بمنحى راديكالي وتنتهي بتفسيرات لاهوتية أو قدرية تطلق شعارات التغيير لتدعيم النظام القائم تبحث في الهوية والتراث وتتغافل الحاضر تنقل عن الغرب وتتحدث عن الموروث.

واذا كان دعاة هذا الاتجاه يدللون على وجهة نظرهم بأن القيود وكذلك الكبت الذي يعاني منها المفكر العربي " الباحث الاجتماعي " تؤدي إلى تغييب الفكر السوسيولوجي فنحن يجب أن نتساءل أولا عن أسباب **عدم ملائمة الديمقراطية الغربية لمجتمعاتنا العربية** فإذا كانت الديمقراطية أسلوبا للممارسة الحرة، فيجب أن تتشكل خصائص الحرية بشكل طبيعي من واقع المجتمع، فالممارسة لا تستورد ولا تقترض.

وإلى جانب ذلك هناك ثمة تفسيرات أخرى تربط بين أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي والانحيازات الإيديولوجية تفسيرات أخرى تربط بين أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي والانحيازات الإيديولوجية للمشتغلين بهذا العلم.[1]

إن هذه التفسيرات تطعن في صحة تاريخ العلم بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة، وقد قامت الأنساق الرائدة فيه على أسس إيديولوجية صريحة، بل أن فكرة الموضوعية ذاتها توظف عند بعض دعاتها لخدمة أهداف إيديولوجية.

من خلال كل هذا نستطيع طرح بعض الدراسات العربية التي حاولت تسليط الضوء على أزمة علم الاجتماع في العالم العربي من خلال عرض أهم المشاكل التي تواجه تطور هذا العلم:

5- دراسات عربية حول أزمة علم الاجتماع في العالم العربي (الجزائر نموذجا) :

وهنا نسلط الضوء على دراسة جزائرية أجراها **الدكتور العياشي عنصر** بعنوان **" دراسة حول أزمة أم غياب علم الاجتماع"** إن القول بأن هذا العلم يواجه ويعيش أزمة، أمر يوحي مباشرة بأنه عرف أياما وأوقات أفضل وأحسن عرف فيها الازدهار والفعالية والتقدم النسبي، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، فعلم الاجتماع لم يعرف مثل هذه الأوقات إطلاقا ماعدا مدة محدودة. يرى الباحث فيها أن علم الاجتماع تتحكم به عدة عوامل وأسباب هي:

أولها **السيطرة السياسية على المجال العلمي** : حيث يعيد هذه السيطرة إلى دور النخبة الحاكمة في تقييد علم الاجتماع وهي أكثر مشكلة يتعرض لها علم الاجتماع في العصر الحالي.

ثانيها: **ضعف التكوين في المجال السوسيولوجي** : حيث يرى أن ضعف وهشاشة التكوين قضية عامة وليست مقصورة على علم الاجتماع ، ويعود هذا الأمر إلى مجموعة من الأسباب:

- ضحالة التكوين متمثلة في الذخيرة التي يتحصل عليها الطلبة من معارف ومعلومات تتعلق بالجوانب المختلفة بتخصصهم سواء تعلق ذلك بالجوانب النظرية أم المنهجية.

- مستوى التحكم في المفاهيم والمصطلحات واستخدام لغة متخصصة.

- من مظاهر ضعف التكوين أيضا تدني وتقلص المهارات والقدرات التطبيقية المتعلقة بانجاز البحث أو الدراسة أو أي عمل شخصي.

- ضعف التكوين: له تأثير مباشرة على التحصيل ونوعيته حيث أن العديد من الطلبة لم يكتسب خلال سنوات المطالعة والدراسة والقراءة الاقتباس إلا القليل **ومن العوامل التي أدت إلى تدهور وضعية علم الاجتماع في الجز ائر ما يلي:**

- التزايد الهائل لأعداد الطلبة: ففي أواخر التسعينيات أصبح العدد حوالي مائتا ألف طالب وطالبة.

- ضعف الموارد: منها فقر المكتبات الجامعية وافتقادها إلى أحدث كتب علم الاجتماع والمجلات العلمية المتخصصة - انعدام فرص التدريب العلمي والميداني.

-ضعف المنظومة التعليمية لمرحلة ما قبل التعليم الجامعي.

-فقدان الجامعة والتعليم المصداقية التي كانت لهما في المجتمع سابقا.

-نقص تأهيل بعض الأساتذة وهيئة التدريس سواء من حيث الكفاءة التربوية أو من حيث المعارف المتخصصة.

-إهمال البحث وتهميشه.[1]

-فالباحث الجزائري **العياشي عنصر** يرى أنّ أصعب ما يتعرّض له علم الاجتماع الجزائري اليوم، إنّما يتمثّل في سيطرة السلطة السياسية، التي سعت تحت **شعار" تأسيس علم اجتماعي ملتزم بقضايا المجتمع** "إلى بسط نفوذها على هذا الفرع الهام من فروع المعرفة .وقد قَبِلَ علم الاجتماع هذا الدور ألامتثالي، مكتفياً بلعب دور الصدى للقراءات والإجراءات السياسيّة، وتبرير سيطرة القوى الاجتماعية التي بيدها الحكم.

-لقد أدّى الخلط بين الالتزام والامتثالية إلى فقدان علم الاجتماع في الجزائر لكل مصداقية.[1]

الحلول المقترحة :

هناك **محاولات عديدة بذلت لا يجب إغفالها عملت جاهدة لمناقشة أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي** بدأت بمحاولات فردية قامت لمناقشة قضايا النظرية والمنهج في علم الاجتماع، ثم تطورت إلى محاولات جماعية تهدف للنهوض بعلم الاجتماع في العالم العربي، ثم تبلورت هذه المحاولات في المطالبة بقيام علم اجتماع عربي قومي، ومن ثم عقدت ندوات ومؤتمرات متعددة وكثيرة ناقشت أزمة الثقافة وأزمة علم الاجتماع، وأزمة المجتمع وعلاقتها بهذا العلم واشكاليته، من هذه الندوات:

-النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي (الجزائر1973)

-تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط (الكويت 1978)

-نحو علم اجتماع عربي (أبو ظبي 1983)

-إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي (القاهرة 1983)

-علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي(الكويت1984)

-نحو علم اجتماع عربي (تونس 1985)[1]

فقد تمخضت عن هذه اللقاءات والمناقشات عن اتفاق العديد من الباحثين والمفكرين في الوطن العربي عن جملة من الأفكار والتوصيات نوجزها فيما يلي :

– بروز حاجة الوطن العربي الماسة إلى علم اجتماع نقدي، يكون قادر على أن يتجاوز مشكلة الأنظمة ويحللها ويفسرها على ضوء الواقع المعاش.

– ضرورة الدعوة إلى إنهاء حالة الاغتراب عن واقعنا وتراثنا، والتخلص من مركب النقص والنظرة القاصرة للذين نشعر بهم تجاه التراث العالمي.

– ضرورة إبداع المنهج الملائم لدراسة الوحدات الاجتماعية والتعرف على المشكلات الحقيقية في ظل التحدي المنهجي أمام التوصل إلى نظرية اجتماعية.

– الاهتمام بتطوير الأساليب المنهجية– من خلال البحث -بهدف التوصل إلى الأساليب الملائمة لبحث القضايا المجتمعية لواقعنا الع ربي، أي الحاجة إلى علم اجتماع امبريقي يدرس ويحلل المشكلات الفعلية ويقترح الحلول المناسبة[1].

وعلى ضوء هذا الطرح يقترح الباحث ما يلي:

- إقامة مراكز بحث كبرى مشتركة بين دول العالم العربي.

- التمويل المادي للباحثين ومساعدتهم بتبادل أفكارهم مع دول العالم الغربي.

- فتح تخصصات جديدة في علم الاجتماع تساير التطورات الحاصلة على مستوى الواقع الاجتماعي وأن تسند مهمة تدريس هذه التخصصات إلى باحثين لهم خبرة في هذا المجال.

- ضرورة التنسيق بين جميع التخصصات التي تدرس على مستوى المراكز والجامعات على المستوى الوطني قصد تبادلالخبرات والتجارب بين الباحثين.

- وأخيرار يقترح الباحث إنشاء مركز وطني متخصص في البحث الاجتماعي يضم علماء اجتماع، علماء نفس، علماء في الأنثربولوجيا، في التاريخ...مع تزويده بكل المستلزمات المادية والبشرية على غرار مراكز البحوث في الدول العربية والأجنبية.

خاتمة :

وفي الأخير نستطيع القول أن علم الاجتماع في العالم العربي صحيح يعيش في أزمة، تمس مختلف الجوانب خاصة أزمة التكوين الجامعي في تخصصات علم الاجتماع، ولا نلتمس وجود نظريات من إنتاج عربي تستطيع دراسة وتحليل الواقع العربي المعاش خاصة في الوقت الراهن، أي نلتمس وجود نظريات غربية أعيد اجترارها ولا نستطيع تطبيقها على أرض الواقع وهذا بطبيعة الحال راجع لخصوصية المجتمعات .

لذا يجب على الباحثين العرب إعادة النظر في هذه المسألة، وبطبيعة الحال لا ينجح هذا العمل إلا بتكاتف الجهود فيما بين الدول العربية، للنهوض بعلم الاجتماع وبالتالي إنتاج نظريات خاصة بمجتمعاتنا العربية.

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية :

1- أحمد زيد،**علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والراديكالية**،دار المعارف،مصر، ب.ط ،1981.

2-حسن الساعاتي،**علم الاجتماع الخلدوني (قواعد المنهج)**،دار النهضة العربية،بيروت،ب.ط،1981.

3-محمد عزت حجازي،**الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي**،مجلة مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة كتب المستقبل العربي،بيروت،ط1989،2.

4-عبد المعطي عبد الباسط، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، الكويت،ب.ط، 1981.

5-عبد القادر الأربي،الكتاب السنوي لعلم الاجتماع،ترجمة محمد الجوهري، العدد الخامس،دار المعارف،مصر،1984.

الكتب بالفرنسية:

6- Dubin Robert,theory building(New York: Free Press) ,1987.

المجلات:

7-عبد الحكيم شباط ، **هل يوجد علم اجتماع عربي**،مجلة العلوم الاجتماعية (مقالات ودراسات وأبحاث اجتماعية المجتمعات الجزائرية والعربية)، 26-04-2012 .

8-سلطان بلغيث،**العلوم الاجتماعية في الجزائر بين استاتيكية التنظير وديناميكية الواقع الاجتماعي**، جامعة تبسة **manifest.univ-ouargla.dz** 15:27 2016/06/29

مجلة حقائق